الكتاب: إحقاق الحق (الأصل)
المؤلف: الشهيد نور الله التستري
الجزء:
الوفاة: ١٠١٩
المجموعة: من مصادر العقائد عند الشيعة الإمامية
تحقيق:
الطبعة:
سنة الطبع:
المطبعة:
الناشر:
ردمك:
ملاحظات:

أبي بكر كما فهمه الناصب لعلمت ذلك عايشة ولسعت في دعوة أبيها
وبالغت في إظهار ذلك عند الحاضرين ولأحتج به أبو بكر يوم السقيفة وما بعده ولم
ينقل ذلك على أنه يحتمل أن يكون قوله (ص) ويأبى الله المؤمنون مقولا
لقوله ويقول قائل يعني أخاف أن يقول قايل ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر وحينئذ
يجوز أن يكون المراد من المتمني أبا بكر وبالقايل عمر وموافقية و
مشاورية في أخذ الخلافة لأبي بكر فالحديث حجة لنا لا علينا فافهم وأما الثاني
والثلاثون فلأن ما ذكره من أن الأخبار المروية في شأن خلافة أبي
بكر يعارض الأخبار الدالة على خلافة علي مدخول بما مر من أن الأخبار المروية في
شأن خلافة علي (ع) مما اتفق عليها أهل الإسلام دون المروية في شأن
خلافة أبي بكر فإن الشيعة لا يقبلها ويحكم بوضعها واختلافها فكيف يثبت المعارضة
بين المتفق عليه والمختلف فيه وأما قوله والإجماع فضل
زايد فهو فضل لغو لا فايدة في ذكره لما عرفت من اعتراف علماء أهل السنة بعدم
ثبوت الاجماع في خلافة أبي بكر وإن خلافته إنما ثبت باختيار عمر
فتذكر وأما الثالث والثلاثون فلأن ما ذكره من أنه لما سمع المنافق أن هؤلاء الخلفاء
الثلاثة مطعونون فرح بأن الدين المحمدي لا اعتداد به إلى آخره
مدفوع بأن المنافقين لا يفرحون بطعن جماعة أخرى من المنافقين ولا يقع بذلك ثلمة
في الدين لأنهم يعلمون هذا ليس أول قارورة كسر في الإسلام ويتذكرون
بأن مثله قد جدي في دين موسى (ع) من ارتداد بعض أصحاب النبي (ص) وأخذ
الخلافة من أهل بيته الطهر الكرام ولنعم ما قيل نسبت نقصي نزد ازب با كمال ايدل
اكر
از فصولى ناقصى بر مسند حيدر نشست بر كمالات سليمانى نيامد منقصت چند
روزى ديواكر بر جاى؟؟؟ ولقد ظهر يحمد الله تعالى عما قررنا
لو ترك الناصب المرتاب جواب جميع الأبواب لكان أقرب إلى ستر عوار ذوي الأذناب
وسلامة آذانهم والأذناب فإنه ما زادهم بذلك إلا جرحا وما أذاقهم من
أقداح ماء الملام لا قدحا قال المصنف رفع الله درجته المطلب الأول في المطاعن التي
رواها السنة في أبي بكر قالوا أنه سمى نفسه خليفة رسول الله (ص)
وكت إلى الأطراف بذلك وهذا كذب صريح لأن رسول الله (ص) اختلف الناس فيه
فالإمامية قالوا أنه مات عن وصيته وإنه استخلف أمير المؤمنين (ع) إماما بعده
وقالت السنة كافة أنه مات بغير وصية ولم يستخلف أحدا وأن إمامة أبي بكر لم يثبت
بالنص إجماعا بل ببيعة عمر بن الخطاب ورضا أربعة لا غير وقال عمر أن لم أستخلف
فإن رسول الله (ص) لم يستخلف وإن أستخلف فإن أبا بكر استخلف وهذا تصريح منه
بعدم استخلاف النبي (ص) أحدا وقد كان الأولى أن يقال أنه خليفة عمر لأنه هو
الذي استخلفه انتهى وقال الناصب خفضه الله أقول ما أجهل هذا الرجل باللغة فإن

الخليفة فعلية بمعنى الخالف وخليفة الرجل من يأتي خلفه ولا يتوقف
إطلاق الخليفة المضافة إلى شخص باستخلافه إياه فمعنى خليفة رسول الله (ص) الذي
تولى الخلافة بعده سواء كان استخلفه أو لم يستخلفه فلو سلمنا أن أبا بكر
هو سمى نفسه بهذا الاسم فإنه لا يكون كذبا لما ذكرنا ثم أنه لا شك أن عليا (ع)
خاطبه في أيام خلافته بخليفة رسول الله (ص) ولو كان كذبا لما تكلم ولا خاطبه
به ولكن للشيعة في أمثال هذه المضايق سعة من التقية والظاهر أن القوم خاطبوه بذلك
ولو أنه سمى نفسه بهذا صح كما ذكرنا فلا طعن انتهى وأقول ما
أغبى هذا الناصب الشقي الجاهل بالعرف الشايع المستفيض فإن الخليفة وإن سلم أنه
كان في أصل اللغة من يخلف غيره لكن العرف خصوصا عرف الشرع قد خص
هذا الاسم بمن استخلفه من له الأمر وجعله خليفة له سواء كان هو الله تعالى أو النبي
(ص) أو غيرهما ألا ترى في قوله تعالى في شأن آدم (ع) إني جاعل في
الأرض خليفة وفي شأن داود إنا جعلناك خليفة وفي شأن هارون من موسى اخلفني في
قومي وفي شأن المنصوص من خلفاء نبينا (ص) وليستخلفنهم كما استخلف

(٢١٧)

الذين من قبلهم وكذا الحال في معاملة العامة حتى أنه لا يطلق اسم الخليفة على من يعيد صبيان المكتب ورؤسهم إليه إلا إذا استخلفه معلم الصبيان ولهذا روى
أنه لما جاء أعرابي وقال لأبي بكر أنت خليفة رسول الله أنطق الله لسانه بالحق حتى قال لا قال فما أنت قال أنا الخالفة بعده والخالفة هو الذي لا غناه عنده
ولا خير فيه وكذا الخالف وقيل هو الكثير الخلاف كذا قال صاحب النهاية في تفسير الأثر فتدبر وبالجملة إذا استخلف واحد رجلا أو اجتمع على استخلافه
جماعة لم يعهد أن يصير ذلك الرجل المستخلف خليفة حاكما عليهم وهل هذا إلا مثل أن يشتري واحد عبدا فإذا اشتراه صار مولاه والمشتري عبدا له
ويدل على تخليطهم في ذلك أيضا ما رواه ابن حجر في صواعقه من أن أبا بكر كان يكتب من أبي بكر خليفة رسول الله (ص)
فلما كان عمر بن الخطاب أرادوا أن يقولوا خليفة خليفة رسول الله (ص) فقال عمر هذا يطول إلى آخر الرواية
ووجه التخليط أنه لو لم يعتبر في إطلاق الخليفة تعيين السابق له كما ذكرنا بل كان يطلق على كل من يخلف غيره لما احتيج إلى أن يقولوا لعمر أنه خليفة
خليفة رسول الله (ص) كما لا يخفى ومن لطايف هذا المقام استدلال بعض مفسري الإمامية من ههنا على أن أمر الخلافة يتعلق بالله تعالى وباختياره وبالنص منه وليس لغيره الخيرة في ذلك فإن الله تعالى كلما ذكر أمر الخلافة في كتابه الكريم أضافه إلى نفسه وأشار إلى كونه من عنده كما عرفت والحاصل أن مضمون الآيات التي ذكرناها قبيل ذلك رد على القايلين بأن الخلافة يثبت باختيار الناس بل باختيار
رجل واحد منهم كما مر من تمثيل صاحب المواقف لذلك بثبوت خلافة أبي بكر باختيار عمر إن قيل أن الخلافة الواقعة باختيار الأمة راجعة إلى الخلافة من الله تعالى لأن الكل واقع بقضاءه وقدره قلنا الكلام في فعل الفاعل اللغوي وهو من له الفعل في الظاهر فإنه المعنى الحقيقي للفظ اتفاق وأما فاعليته بالمعنى الذي
ذهب إليه المجبرة فهو مجاز اتفاقا والمصير إليه خلاف الأصل وأيضا البناء على رأي المجبرة مع ما عرفت انهدامه سابقا يستلزم أن لا يحصل الفرق بين خلافة
الثلاثة وخلافة يزيد والوليد المستهدف للمصحف المجيد بل وكل جبار عنيد وهذا نقص وهو أن ليس عليه مزيد وأما ما ذكره الناصب من أن عليا (ع)
خاطب أبي بكر في أيام خلافته بخليفة رسول الله (ص) إلى آخره فمجاب بأنه (ع) كان يخاطبه بذلك لكن بالمعنى الذي ذكره الناصب وهو من يخلف غيره ويجلس مقامه
بعده وهو كان بالغصب والتغليب فإنه لا نزاع في صدق الخليفة بهذا المعنى على كل من تقمص الحكومة بعد غيره وهو كان متغلبا كعبد الله بن زبير ونحوه
من الأموية والعباسية لأنه لا دلالة للخليفة بهذا المعنى على قرب وفضيلة من الله تعالى